

13 أكتوبر 2005

06994

## مذكرة

إلى

السيد مدير بعثة الأبحاث والمراقبة الوطنية المتعددة الجوانب  
والسادة رؤساء المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات

الموضوع: حول متابعة نتائج المراجعة المعمقة للملفات الجبائية.

المرجع: - مذكرة عدد 4500 بتاريخ 7 ماي 2002.

- مذكرة عدد 843 بتاريخ 27 جانفي 2004.

- مذكرة عدد 1283 بتاريخ 10 فيفري 2004.

- مذكرة عدد 3958 بتاريخ 11 ماي 2004.

وبعد، في إطار مزيد إحكام متابعة وتأطير أعمال المراقبة الجبائية، خاصة فيما يتعلق بالمراجعة المعمقة للملفات الجبائية، فإن السيد مدير بعثة الأبحاث والمراقبة الوطنية المتعددة الجوانب ورؤساء المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات مدعوون مستقبلا إلى توجيه نسخة من مشروع نتائج المراجعة المعمقة قبل تبليغه للمطالب بالأداء لعرضه على أنظار لجنة متابعة وتأطير نتائج المراجعة المعمقة وذلك بالنسبة إلى الملفات التالية:

(1) الملفات التي شملها ميدان المذكرات المبينة بالمرجع أعلاه،

(2) الملفات التي يفوق فيها رقم المعاملات المحقق أو المعدل بعنوان سنة من السنوات المعنية بالمراجعة 1 مليون دينار بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين و 3 مليون دينار بالنسبة إلى الأشخاص المعنويين،

(3) الملفات التي يفوق فيها مجموع الخسائر المحوالة والاستهلاكات المؤجلة 500 ألف دينار بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين ومليون دينار بالنسبة إلى الأشخاص المعنويين وذلك حتى وإن لم تسفر هذه الملفات على المطالبة بأصل أداء يفوق 200 ألف دينار بالنسبة للأشخاص الطبيعيين و 500 ألف دينار بالنسبة للأشخاص المعنويين.

وبصفة عملية فإنه يتعين توجيه الملفات المذكورة أعلاه متضمنة لأصل الأداء دون احتساب الخطايا ولجميع المعلومات اللازمة لتوضيح الملف مصحوبة ببطاقة الإرشادات وبطاقة المتابعة المتضمنة لرأي اللجنة الفرعية حول الملف وذلك في آجال معقولة تمكن اللجنة من إبداء رأيها في الملف بالنجاعة المرجوة وفي أحسن الظروف وقبل الآجال القانونية لتبليغ الإعلام بنتائج المراجعة.

هذا و يتعين في كلّ الحالات تبليغ نتائج المراجعة الجبائية للمطالب بالأداء قبل إنتهاء المدّة القانونية للمراجعة المنصوص عليها بمجلة الحقوق والإجراءات الجبائية وذلك بصرف النظر عن توصلكم برأي اللجنة حول الملف من عدمه. مع العلم وأنه لا يمكن إبرام الصلح بالنسبة لجميع الملفات التي يتم عرضها على أنظار لجنة متابعة وتأطير نتائج المراجعة المعمقة إلا بعد أخذ رأي الإدارة العامة للمراقبة الجبائية.

إن السيد مدير بعثة الأبحاث والمراقبة الوطنية المتعددة الجوانب والسادة رؤساء المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات مدعوون إلى السهر على حسن تطبيق ما ورد بهذه المذكرة.

المدير العام للمراقبة الجبائية

الامضاء محمد علي بن مالك